نداء إلى شعبنا المصري العظيم

أنا المواطن المصري/ **حمدي الفخراني** صاحب دعوى بطلان عقد مدينتي وبالم هيلز وعمر أفندي وحل المجالس الشعبية والحزب الوطني والشركة المصرية الكويتية واستعادة كافة شركات القطاع العام المنهوبة واستعادة شركة الدخيلة للحديد أتعرض اليوم أنا وأولادي لتهديدات قوية بالقتل من قبل فلول الحزب الوطني الذين يستأجرون بلطجية للاعتداء علينا أثناء نظر قضية مدينتي مدعين أنهم عمال لدى شركة طلعت مصطفى أحضرهم المحامي مرتضى منصور الذي يدافع عن شركة طلعت مصطفى هو والدكتور شوقي السيد والأستاذ منتصر الزيات المحاميان حيث يكونون مثلث يدافع عن فساد عقد مدينتي ويريدون أن تظل الأرض مغتصبة بتراب الفلوس دون إعطاء الشعب حقوقه التي ضاعت في هذا العقد المشبوه ويكفي أن يعلم شعبنا العظيم الحقائق الآتية عن عقد مدينتي وهي حقائق ثابتة في ملف القضية في المحكمة، وهي:

١- أن مساحة أرض مدينتي المغتصبة تساوي ثلاثة وثلاثون مليون وستمائة ألف متر مربع، أي تساوي ١٠ أضعاف مساحة مدينة شرم الشيخ.

٢- تعهدت الدولة بتوصيل المرافق حتى حدود المدينة.

٣- تحصل شركة طلعت مصطفى على إعفاءات جمركية كاملة على كافة واردات مشروع مدينتي تقدر بـ٤٥ مليار جنيه على الأقل وهي إعفاءات على الحديد والأسمنت والخشب والأدوات الكهربائية والمعدات وخلافه.

٤- تدفع شركة طلعت مصطفى قيمة أرض مدينتي بالتقسيط على ٢٥ سنة أي على ٣٠٠ شهر بسعر المتر ٢٩٧ جنيه أي بواقع أقل من ١ جنيه شهريًا – وهذا يعني أن أي تلميذ في المرحلة الابتدائي يستطيع شراء ١٠٠ متر من مصروفه.

٥- هذا السعر يساوي ١/٤ الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها شركة طلعت مصطفى نتيجة هذا العقد المشبوه.

٦- هذا السعر يساوي نصف قيمة المرافق التي ستقوم الدولة بتوصيلها للمشروع.

٧- أثبتنا في المحكمة ومن خلال السجل التجاري للشركة أن جمال وعلاء مبارك هم الشركاء الأجانب في مدينتي من خلال صندوق حورس للاستثمار.

٨- شركة طلعت مصطفى تقوم ببيع المتر المربع في الصيدلية في مدينتي بسعر ستون ألف جنيه للمتر الواحد وسعر المتر المربع في الوحدات السكنية يتراوح بين خمسة وعشرة آلاف جنيه للمتر الواحد وسعر المتر المربع في العيادات الطبية هو عشرون ألف جنيه للمتر الواحد وسعر المتر المربع في المحلات التجارية والمول التجاري هو خمسة وعشرون ألف جنيه للمتر الواحد، فكيف يتم بيع المتر بجنيه واحد في الشهر كل هذا تم للاستيلاء على ثروات الشعب لحساب العصابة الحاكمة السابقة، علمًا بأنه طبقًا لهذا العقد لا يحق للدولة الحصول على أي محلات أو أي وحدات تجارية في مشروع مدينتي ومن المعلوم أن قيمة المحلات التجارية تساوي وحدها أضعاف قيمة الشقق السكنية.

٩- بموجب هذا العقد المشبوه سوف تخسر مصر أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه على الأقل كما هو مقدم في مستندات المحكمة عبارة عن قيمة الأرض + قيمة الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها الشركة + قيمة المرافق وكل هذه الخسائر يتحملها المواطنون المصريون الشرفاء من دافعي الضرائب وباقي أفراد الشعب الذين ينامون في العراء ولا يجدون أي مسكن لهم في حين يتمتع سكان مدينتي بملاعب الجولف والحدائق والمنتزهات وحمامات السباحة دون أن تدفع الشركة حق الشعب وحق المصريين في أراضيهم ودون أن تدفع الشركة الثمن العادل وهو نصف قيمة الأرباح خاصة أن دافع الضرائب المصري يتحمل خسارته في أرضه وقيمة المرافق ويتحمل أيضًا الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها الشركة لصالح الأغنياء حيث تستورد الشركة على سبيل المثال الأسمنت بسعر ٢٠٠ جنيه للطن الواحد في حين لا يستطيع المواطن العادي البسيط شراء طن الأسمنت إلا بسعر يزيد على خمسمائة جنيه على الأقل وكذلك سعر طن الحديد والخشب وباقي المعدات، وكل ذلك كان يتم لحساب جمال وعلاء مبارك الشركاء الأجانب في مدينتي من خلال شركاتهم المشبوهة في جزر كايمن أيلاند والجزر العذراء البريطانية التي تشتهر بغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

أما ما يحدث معي في هذه القضية بعد الثورة فهو العجب العجاب ولا يتصوره عقل فقد استخدمت الشركة أسلوب البلطجة بناءً على توصيات محاميها الجديد مرتضى منصور بإرسال بلطجية للتظاهر أمام المحكمة تحت زعم أنهم عمال بالشركة وحاجزون ويقومون بالاعتداء علينا أنا وأولادي والمناصرين لي بالضرب والسباب في وجود الشرطة التي تحاول جاهدة حمايتي منهم وإخفائي حتى ينصرف البلطجية من أمام المحكمة. وفي إحدى الجلسات قام بعض البلطجية بالهجوم علي وكان أحدهم مستخدمًا سكينا داخل مجلس الدولة ولكن بعض المواطنين الشرفاء الذين كانوا معي وهم قليلون جدًا استطاعوا إنقاذي من الموت المحقق، وهذا كله بسبب عدم وجود عدد كبير معي من المواطنين الشرفاء من الشعب حيث ركن معظم باقي الشعب واطمأن إلى أنني سبق أن صدر لصالحي أحكام في هذه القضية وبالتالي سيصدر حكمًا جديدًا لصالحي أيضًا ولكن هذا التقاعس والخذلان أدى إلى احتمال خسارتي للقضية في **عهد الثورة** نتيجة ضغط من يدعون أنهم عمال ومساهمون في الشركة على المحكمة مما أدى إلى صدور تقرير هيئة المفوضين لصالح الشركة بما يمثل خطر حقيقي واحتمال خسارتنا جميعًا للقضية وحقوق سبق أن استردها الشعب.

ويصبح عار علينا جميعًا أن يصدر حكم لصالحي وصالح الشعب ببطلان هذا العقد المشبوه في عهد مبارك الظالم ثم في عهد الثورة يصدر حكم ضد الشعب وضدنا ويستطيع فلول النظام الاستيلاء على هذه الأرض وأكثر من ٦٠٠ مليار جنيه.

لذا أناشدكم جميعًا الوقوف معي يوم جلسة المحكمة ٢٠١١/١٠/٤ بمجلس الدولة بالقاهرة بالدقي شارع مراد بجوار الشيراتون وبالقرب من حديقة الحيوان الساعة السابعة صباحًا وأناشدكم الحضور بأعداد كبيرة جدًا وفي وقت مبكر جدًا وذلك لأن شركة طلعت مصطفى ترسل أكثر من أربعة آلاف عامل وبلطجي منذ الساعة السادسة صباحًا وهذا مؤكد بواسطة فيديو تم تصويره على موقع اليوتيوب ويمكنكم الرجوع إليه ومعي نسخة منه.

ملحوظة (١): إذا لم يحضر الشعب معنا بكثافة ستضيع حقوقنا جميعًا – اللهم قد بلغت اللهم فاشهد.

ملحوظة (٢): رفعت دعوى قضائية لتعيين مليون شاب بمرتب ألف جنيه شهريًا على الأقل ضد حكومة الدكتور شرف دون أي أعباء إضافية على ميزانية الدولة عن طريق وقف التمديد للموظفين فوق سن المعاش والبالغ عددهم ٩٤ ألف موظف في جميع المصالح وأجهزة الدولة بعضهم تجاوز عمرهم الـ٧٧ سنة مثل سامي مهران في مجلس الشعب الذي يتقاضى وحده أجر قدره نصف مليون جنيه شهريًا بالإضافة إلى مئات الأسماء التي يتجاوز عمرهم ستون عامًا ويحصلون على أكثر من مليون جنيه شهريًا، وهذه الدعوى كان موعدها يوم ٢٠١١/٧/٢ وتأجلت إلى جلسة ٢٠١١/٩/١١.

ملحوظة (٣): رفعت دعوى قضائية أخرى لإلزام حكومة الدكتور شرف لتخفيض الحد الأقصى للأجور ليصبح عشرون ألف جنيه شهريًا على الأكثر طبقًا للمعدلات العالمية وذلك في ما عدا العلماء فقط الذين لن يتقيدوا بهذا الشرط حيث تبين لي بالمستندات أنه يوجد أكثر من ١٧٠٠٠ موظف في الحكومة المصرية يحصلون على مجمل أجر يزيد على مليون جنيه شهريًا وذلك وفقًا لوثيقة صادرة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠١٠ قبل الثورة بثلاثة شهور وفي حالة استجابة حكومة الدكتور شرف إلى هذا الطلب يؤدي ذلك إلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى المعدل العالمي وهو ١٢٠٠ جنيه شهريًا دون أي أعباء إضافية على موازنة الدولة بالإضافة إلى توفير فرص عمل أكثر وهذه الدعوى كان موعدها ٢٠١١/٧/٣ وتأجلت إلى ٢٠١١/٩/١١.

لذا أرجو كل من يريد وظيفة ويستحقها الانضمام لي في هذه القضايا دون أن يتحمل أي فرد منكم أي مبالغ مالية مهما كانت بسيطة والمطلوب فقط الحضور أيام الجلسات بصورة البطاقة الشخصية فقط لا غير.

المواطن

حمدي الفخراني

للتواصل معنا في صفحتي على الفيس بوك (كلنا مع حمدي الفخراني):

تليفون: ٠١١١٧٠٠٧٧٠